خلال منتدى الكويت للقانون التجاري السابع

الياقوت: الكويت بحاجة لمنظومة تشريعية متكاملة تحقق طموحاتها التنموية

تحديات عالمية متلاحقة تستوجب تطوير التشريعات والقوانين

إيريك بوليت: وضع حلول عملية لمشكلات بيئة الأعمال في البلاد

خالد مهدي: تشريعات وقوانين مطلوبة في مجال الذكاء الاصطناعي

صالح السلمي: أهمية متزايدة نحو بناء جسور التعاون بين قطاعي الاستثمار والقانون

خليفة الياقوت متحدثاً

جانب من جلسات المنتدى

إبراهيم العوضي: 38 مليار دولار حجم عقود البناء في القطاع الحكومي

مشعل الخنة: تيسير نقل الأموال بسهولة ويسر لجذب المستثمرين

جانب من الحضور

أوضح الشريك المدير في مجموعة الياقوت والفوزان القانونية المحامي خليفة الياقوت أن المنتدى القانوني والتجاري في نسخته السابعة ، يتناول العديد من القضايا التي تهم كافة الشرائح العاملة في بيئة الأعمال من مستثمرين ومشرعين وقانونيين ، لافتاً أن التواجد الحكومي ممثلاً بالأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية يعكس الاهتمام الحكومي المتزايد بالاستماع للرؤى القانونية والتشريعية التي يطرحها القطاع الخاص والاحتياجات القانونية والتشريعية اللازمة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية للعمل في الاقتصاد.

حلول واقعية

وبين الياقوت في كلمته الافتتاحية في المنتدى الذي انطلقت فعالياته ،أمس، أن الاستماع لوجهات نظر القطاع الخاص من الجانب الحكومي أمر مهم كون القطاع الخاص هو القادر على ترجمة الواقع العملي والحلول الصحيحة والسريعة دون مبالغة أو حلول نظرية.

وأشار إلى أن التغيرات الكبيرة التي شهدتها التشريعات والقوانين المختلفة من بينها قانون الإفلاس وغيرها من القوانين ذات الصلة بالواقع الاقتصادي، إلا أن عجلة التنفيذ لا تزال بطيئة ودون مستوى الطموح.

وقال الياقوت : نحن اليوم في أمس الحاجة إلى تشريعات وقوانين تليق بدولة الكويت وطموحاتها التنموية ، حيث أن لديها الإمكانيات الكفيلة بوضعها على خارطة أفضل الدول الجاذبة للاستثمار على المستوى العالمي ، كما أنها بحاجة إلى تنويع مصادر الدخل من خلال جذب المزيد من الاستثمارات في القطاعات المختلفة.

وأشار إلى أنه في ظل ظروف إقليمية متغيرة ، نحن بحاجة إلى جذب المزيد من الاستثمارات ورؤوس أموال إلى الكويت لتحقيق هذا التنوع المطلوب.

وبين أن المنتدى يطرح العديد من الموضوعات المستقبلية التي يمكن أن تحدث ولها آثار وتبعات على الوضع الاقتصادي للدولة وعلينا تدارك وتلافي تلك التبعات ، والتي على رأسها الذكاء الاصطناعي ويجب وجود تشريعات وقوانين تعالج التداعيات الناجمة عن استخدامها.

وبين أن مناقشة كافة الجوانب في قطاعي الذكاء الاصطناعي والمقاولات سيكونان محورين هامين للمناقشة في هذا القطاع.

بيئة استثمارية

وأوضح الرئيس التنفيذي في شركة ليكيس نيكسس " إيريك بوليت مايس " أن ليكسيس نيكسيس تهتم بشكل كبير بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة بالعمل الاقتصادي في الكويت بالتعاون مع شريكها فيها مجموعة الياقوت والفوزان القانونية ، حيث يتم طرح العديد من الحلول للمشكلات التي تواجه عملاءها وتقديم حلول تشريعية وقانونية للعديد من القضايا والتحديات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والتي تهم شريحة كبيرة وواسعة تعمل في القطاع الاقتصادي. وبين أن حلول "ليكسيس نيكسيس" تستهدف تعزيز البيئة الاستثمارية داخل الكويت.

تطوير التشريعات

وأشار الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية الدكتور خالد مهدي إلى أن استمرارية المنتدى القانوني والتجاري يعكس الأهمية المتزايدة للقوانين الاقتصادية والتجارية ونحن على أعتاب الثورة الصناعية الخامسة ، وهو ما يعزز تطوير التشريعات والقوانين لتتناسب مع احتياجات بيئة الأعمال وتلبية احتياجات الأفراد والشركات لتطوير التشريعات في الكويت وبما يسهم في تحقيق رؤية كويت جديدة 2035.

وقال أن رؤية 2035 ترتكز على قيادة القطاع الخاص ، ولا زلنا في منتصف الطريق وهناك الكثير من التحديات نحو إتمام تلك الرؤية ، بالإضافة إلى أن جزء كبير من الرؤية ترتكز على بناء منظومة ممكنة للقطاع الخاص.

وأشار إلى أن الاقتصاد يتحكم في جزء كبير منه القطاع العام ، الأمر الذي يتطلب تغييراً في الدور الحكومي ليكون صانع للسياسات ومراقب للعمل الاقتصادي ، تاركاً البيئة التشغيلية والأنشطة الاقتصادية للقطاع الخاص.

وأوضح أن القطاع الحكومي سيكون معيقاً ما لم يتغير دوره ، حيث أن هناك البيئة التشغيلية والاقتصادية يكون بيد القطاع الخاص. وقال إن هناك بعض المبادرات التي انطلقت منذ عام 2010 ، وهناك دور متزايد من جمعيات النفع العام والشركات القانونية وغيرها من منظمات المجتمع المدني. ولفت أن الذكاء الاصطناعي بحاجة إلى تشريعات وقوانين منظمة لعمل هذا القطاع الحيوي المهم ، من أجل سد الفجوات التي يجب معالجتها لتحقيق الرؤية الاقتصادية والتنموية المطلوبة. وهناك دور متزايد لمثل تلك المنتديات لوضع تشريعات وقوانين منظمة لما ينتج من تطبيق الثورة الصناعية الرابعة ودعم القطاع الخاص.

أهمية متزايدة

وأشار رئيس مجلس إدارة اتحاد الشركات الاستثمارية صالح السلمي إلى أهمية المنتدى القانوني والتجاري السابع في الارتقاء بالقوانين والتشريعات الاقتصادية التي تعزز التطور الاقتصادي والاستثماري.

وأضاف أن المنتدى يأتي في ظل الأهمية المتزايدة نحو بناء جسور التعاون بين قطاعي الاستثمار والقانون، واللذان يلعبان دوراً حاسماً في تحقيق النجاح الاقتصادي والتنمية المستدامة ، موضحاً أن التفاعل الإيجابي بين هذين القطاعين يمثل الأساس الذي يسهم في تهيئة البيئة الأمثل للاستثمارات وتشجيع المشاريع الابتكارية.

نعيش حالياً في عالم تحكمه السرعة والتي تتطلب منا التأقلم مع المتغيرات العديدة ، الأمر الذي يتطلب منا العمل الجاد والمستمر للمضي قدمًا واللحاق بمسيرة الدول المجاورة ، مضيفاً أن الخطوة الأولى في هذا المسار تتمثل في بناء وتطوير المدن المستقبلية والبنية التحتية اللازمة لنمو الاقتصاد.

وأضاف السلمي قائلاً : أخذنا على عاتقنا مهمة جعل من أسواقنا الناشئة قبلة للمستثمرين مع ما تحمله من قيمة مضافة في النمو والتطور المستدام. مما يدفعنا نحو إعطاء العناية اللازمة للبيئة القانونية الجاذبة للاستثمار الأجنبي بما تمثله من قاعدة فولاذية في عملية استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

وبين أن توجيه الاستثمار الأجنبي إلى الكويت يعد مساهمة فعّالة في تنويع مصادر الدخل الوطني، الأمر الذي يشكل دعمًا هامًا لتطوير قطاعات متعددة مثل الصناعة والتكنولوجيا، مما يعكس ضرورة تحسين البنية التحتية، ويتيح ذلك إيجاد فرص عمل جديدة، ورفع مستوى المعيشة، وتعزيز التقدم في باقي القطاعات. ومع ذلك، يواجه هذا السيناريو الاقتصادي تحديات من خطر التعثر، نتيجة لعدم وجود قوانين وأنظمة وسياسات استثمار واضحة وصلبة والتي من الممكن أن تعيق دخول المستثمرين.

وأوضح أنه يجب علينا وضع نصب أعيننا كويت جديدة متطورة، غنية بالمعرفة والعلوم المتقدمة، قادرة على استقطاب رواد الأعمال ونقطة انطلاق المبدعين، وصرحٌ قانوني للتشريعات والقوانين.

ثورة تشريعية

وأوضح نائب رئيس مجلس إدارة جمعية المحامين الكويتية لقطاع الشركات المهنية مشعل الخنة أن البيئة التشريعية في الكويت فرصة لثورة تشريعية وقانونية، خاصة ما يتعلق بالذكاء الإصطناعي الذي بات أمراً على جانب كبير من الأهمية باعتباره ثورة تكنولوجية كبيرة ومتزايدة وتعالج الكثير من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على المستويين الإقليمي والعالمي.

ومن بين الأمور التي يجب معالجتها وتطويرها ما يتعلق بنقل رؤوس الأموال بسهولة ويسر ، مبيناً أن تصنيف الكويت عالي بين دول العالم على المستوى التشريعي.

وأشار إلى أهمية فض المنازعات بشكل سريع وهو ما ينعكس إيجاباً على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية ، حيث أن طول المدة في فض المنازعات يمثل أحد التحديات التي تواجه العاملين في القطاع الاقتصادي، لافتاً أن وضع آلية متكاملة وشاملة في هذا الخصوص أمر على جانب كبير من الأهمية.

38 ملياراً

رئيس مجلس إدارة اتحاد العقاريين إبراهيم العوضي أشار إلى أن عقود البناء في الكويت ضخمة على مستوى الكويت وتحتاج إلى سهولة في التعامل عند حدوث منازعات تنشأ بين الأطراف من خلال تشريعات وقوانين تراعي التطورات التي تحدث على تلك العقود.

وبين العوضي في مداخلته خلال فعاليات الجلسة الأولى من الملتقى ، أن حجم عقود البناء في القطاع الحكومي في عام 2018 بلغت 38 مليار دولار وهي قيمة تعادل ميزانيات دول صغيرة ، مشيراً إلى أن 10 شركات استحوذت على 18 ملياراً من إجمالي تلك العقود.

وأوضح أن سوق البناء في الكويت كبير ويحتاج إلى شركات مقاولات وحجم هذا السوق كبير ويحتاج إلى بيئة تشريعية وقوانين جاذبة تكون عملية وقابلة للتطبيق.

بدورها ، بينت الشريك في شركة LMS فيرجينيا كولايوتا أن القوانين التي تطبق في قطاع الانشاءات بالكويت تخلط بين القانون المدني والقانون العام ، حيث أنه لا يوجد خط فاصل بين القانونين عند نظر المنازعات التي تنشأ خلال تنفيذ العقود المتعلقة بقطاع الإنشاءات والبناء.

وبدوره ، أوضح المدير في شركة Capital Project Management فراس طاهر أن الاتفاق بين طرفي التعاقد في مجال عقود البناء والإنشاءات خلال المراحل المختلفة من تنفيذ العقود أمر على جانب كبير من الأهمية ويعزز في الوقت ذاته من درجة الإنجازات خلال فترة التنفيذ دون مشكلات.

بعد توقيع على مذكرة تفاهم مع جمعية المهندسين الكويتية

الجلاوي: «المحاسبين» جاهزة لتطبيق «الاعتماد المهني» لغير الكويتيين

تواصل جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية تعزيز أطر التعاون مع كافة الجهات الداخلية والخارجية وجمعيات النفع العام ذات الصلة بمهنة المحاسبة والمراجعة، سعياً منها لتعزيز وتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة، حيث وقعت الجمعية مذكرة تفاهم مع جمعية المهندسين الكويتية.

استعدادات كبيرة

وحول الاتفاقية وأهميتها ، أوضح رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية صباح مبارك الجلاوي ، في بيان صحافي، أن مذكرة التفاهم مع جمعية المهندسين الكويتية تعد امتداداً للتعاون القائم بين الجمعيتين والاستفادة من تجربة جمعية المهندسين في اعتماد الأعضاء غير الكويتيين، مؤكداً استعداد الجمعية في تنفيذ الفكرة بمجال المحاسبة، مضيفاً أن الجمعية على أتم الاستعداد لاستقبال الراغبين من أجل الحصول على شهادة لمن يهمه الأمر لتقديمها من أجل الحصول على مهنة محاسب.

صباح الجلاوي وفيصل العتل خلال توقيع الاتفاقية

وأوضح أن آلية اعتماد المحاسبين غير الكويتيين متاحة وتخلو من أية تعقيدات وأن الجمعية وفرت كل السبل لنجاحها وتقديم كافة التسهيلات المطلوبة لإنجاز المعاملات بالسرعة والدقة في العمل. وقال: أن جمعيتا "المحاسبين والمراجعين" و"المهندسين" هما جهتين غير ربحيتين ، ولديهما رغبة في توطيد التعاون بالمجالات ذات الاهتمام المشترك وعلى وجه الخصوص في المجالات العلمية والبحثية والتدريبية والثقافية والتطويرية.

وبدوره ، أوضح رئيس جمعية المهندسين الكويتية فيصل العتل أن مذكرة التفاهم تهدف لتعزيز التعاون بين جمعية المهندسين وجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في مجال مشروع الاعتماد المهني للمهندسين غير الكويتيين والذي انطلق بمبادرة جمعية المهندسين وبدعم حكومي وحقق نتائج مميزة .

وأضاف قائلاً: إن مذكرة التفاهم مع جمعية المحاسبين والمراجعين تهدف إلى مساهمتها في مشروع الاعتماد المهني لغير الكويتيين من أجل التدرج في الاعتماد المهني، والذي يتضمن أن تقوم كل جمعية مهنية باعتماد المهنيين غير الكويتيين لديها.

وأبدى العتل تطلعه في أن تبادر الحكومة نحو اعتماد مبادرات المجتمع المدني الرامية للمساهمة في تعديل التركيبة السكانية، الذي تطمح له كافة جمعيات النفع العام لسد العجز المهني وتلبية متطلبات سوق العمل في القطاعين والعام والخاص.

اعترافاً بدوره القيادي وجهوده الاستثنائية المستمرّة

رائد بوخمسين يفوز بجائزة «الرئيس التنفيذي الكويتي صاحب الرؤية»

تقديراً لدوره القيادي وجهوده المستمرة، أعلن بنك الكويت الدولي (KIB) عن تتويج نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، رائد جواد بوخمسين، بجائزة "الرئيس التنفيذي الكويتي صاحب الرؤية – دافع التطوير والتنمية"، والتي تمنحها وورلد فاينانس في إطار جوائز التمويل الإسلامي لعام 2023. ويعدّ هذا التكريم بمثابة شهادة على التزام بوخمسين الثابت بمسيرة KIB ودعمه لاستراتيجية البنك الهادفة إلى إنجاز التطوّر والنمو المستدام.

وقد وقع الاختيار على بوخمسين هذا العام انطلاقاً من قيادته الحكيمة لاستراتيجية KIB، ما يؤكد التميّز في مجال التواصل المؤسسي والإدارة الحكيمة في كافة قطاعات البنك. ووفقاً لوورلد فاينانس، فقد ساهم بوخمسين في تعزيز مستويات النمو السنوي والأداء المالي للبنك، كما إن قراراته الخاصة بتدريب الموظفين وتطويرهم أسهمت في خلق ثقافة الابتكار والتميز على جميع المستويات. كما شدّدت المجلة على أن تطبيق البنك لمعايير التكنولوجيا المالية المتقدّمة شهادة على التوجيهات المدروسة التي يصدرها بوخمسين صاحب الرؤية بعيدة المدى في مجال الخدمات المصرفية. وفي تعقيبه على تتويجه بالجائزة، قال بوخمسين: "أفتخر بهذا التكريم المرموق للعام 2023، ويزيدني هذا شغفاً بتحقيق نجاحات وإنجازات أكثر في المستقبل. وأتقدّم بالشكر من كافة الجهات الرقابية، وفي مقدمتها بنك الكويت المركزي لدوره الداعم وسياساته الرشيدة التي يطبقها على القطاع المصرفي. كما يسرّني أن أتوجه بالشكر إلى رئيس وأعضاء مجلس إدارة KIB والإدارة التنفيذية، لدعمهم المتواصل وجهودهم الدؤوبة في تحقيق النجاحات المتتالية للبنك، إلى جانب كافة موظفي البنك لتفانيهم وتعاونهم المستمر في سبيل تطوير البنك وتلبية طموحات العملاء والمساهمين".